وزير الداخلية يكرم ذوي الشهداء الذين ارتقوا دفاعاً عن مقر قيادة الشرطة وقسم شرطة الميدان

الوطن

أقامت وزارة الداخلية أمس حفلاً تكريمياً لذوي الشهداء الذين استبسلوا في الدفاع عن مقر قيادة شرطة دمشق وقسم شرطة الميدان بدمشق أثناء محاولة إرهابيين التسلل إليهما.

وقال وزير الداخلية محمد الشعار خلال التكريم: إن الشهداء مفخرة للوطن ولقوى الأمن الداخلي ولكل مواطن سوري ونموذج للشجاعة والتضحية مبيناً أنه لا توجد تضحية أكبر من الشهادة كتضحية الشهيدين اللذين ضحيا بحياتهما لحماية رفاقهما ووحدتيهما والمواطنين من إجرام الإرهابيين الذين امتهنوا القتل والتخريب.

وأضاف الشعار: إن أسماء الشهداء الأبطال سجلت بأحرف من ذهب في سجل الخالدين بقوى الأمن الداخلي وهم يشكلون استمراراً لما قدمه زملاؤهم أبطال البرلمان عام ١٩٤٥م واستمروا في تضحيتهم خلال سبع سنوات من الحرب مبيناً أن الشهداء نموذج يحتذى به ومثال للتضحية والفداء ونعمل في كل المناسبات على تكريم ذويهم وأن شهداء الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي والقوى الرديفة هم المثل الأعلى في التضحية وهم الذين سلكوا طريق الشهادة ليبقى الوطن.

ونقل وزير الداخلية لذوي الشهداء تقدير ومحبة الرئيس بشار الأسد الذي أثنى على تضحيات أبطال قوى الأمن الداخلي إلى جانب بواسل قواتنا المسلحة ويؤكد دائماً على أن نقدم لذوي الشهداء كل ما نستطيع ليبقى إشراق الشهادة نوراً ساطعاً في سماء سورية.

بدورهم عبر ذوو الشهداء عن تقديرهم للرعاية الكريمة للرئيس الأسد واهتمامه بذوي الشهداء، ومتابعة وزارة الداخلية رعاية ذوي الشهداء وتلبية طلباتهم مؤكدين أنهم مشروع شهادة ومستعدون لتقديم الشهيد تلو الآخر لتبقى سورية صامدة منيعة على الأعداء.

شنار: مصارف إسلامية «ميّعت» العمل بصيغ المرابحة فتدخل «المركزي»

صالح حميدي

دار جدل خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس بين عدد من التجار والصناعيين من جهة وبين المحاضر يوسف شنار المدير التنفيذي في شركة المشورة المالية من جهة أخرى بعض عرض محاضرته حول الأعمال التجارية من منظور إسلامي وذلك لجدل حول مفهوم العربون والرهن السائد في التعاملات التجارية وهامش الجدية المعتمد من المصارف الإسلامية وجدل آخر حول النسب المعتمدة في المرابحة وكيفية اعتمادها وتشابهها مع نسب الفوائد في المصارف التقليدية وكيف أفرغت جيوب التجار من مدخراتهم تحت طابع إسلامي.

وتساءل مدير الجلسة عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلاد عن أوجه الاختلاف بين المفهومين وهل هو فقط في التعبير اللغوي أم هناك اختلاف جوهري قائلاً: «إن هذه المصطلحات المستخدمة من المصارف الإسلامية هي مصطلحات قديمة ولا يوجد هناك دراية بها لدى عامة الجمهور ولا برامج توعية عن مقاصدها ومعانيها الحقيقية لفهم آلية عمل النظام الاقتصادي الإسلامي».

شنار أوضح أن مبدأ الرهينة أو العربون أو الرعبون بالعامية هي في العمل التجاري السائد حلال في حال اعتمدت نماذج من السلع المعروضة ومحرمة في غياب هذه النماذج منوهاً بأن العبارات المستخدمة هي عبارات فقهية معتمدة من أهل الاختصاص وأن ثقافة العمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي بدأت بالانتشار.

وأشار شنار إلى وجود تعاون بدأ منذ نحو عشرة أشهر فقط مع التجار في مجال تقديم المشورة المالية والخاصة بدراسة عقودهم ومدى تحقيقها للأحكام والمتاجرة الشرعية والجدوى الاقتصادية لها واحتساب زكاة الأموال لديهم وتحديد الخلل في حال وجد في أعمالهم التجارية وفي المنظور الإسلامي وبأجور بسيطة وأن الهدف تقديم المساعدة وضمان الربح الحلال في أعمالهم وعقودهم التجارية ومعرفة المال من أين اكتسبه وأين أنفقه.

وبيّن أن المصارف الإسلامية تعتمد أسعار السوق في صيغة المرابحة وغيرها وقد تزيد هذه النسبة أو تنخفض وفق طبيعة المعاملة ولو تشابهت مع الفائدة إلا أنها في المصارف الإسلامية متغيرة تزيد أو تنقص وتتمتع بالمرونة ضمن هذا الإطار وأن النسبة هي عبارة عن مؤشر فقط.

على حين تساءل مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي عن صيغة الإيجارة المنتهية بالتمليك وعدم إنشاء أي شركة تعمل في هذا المضمار على الرغم من صدور مرسوم يتيح إنشاء شركات مساهمة كاشفاً عن إحجام عن إنشاء مثل هذه الشركات أو اعتمادها من المصارف الإسلامية حتى اللحظة.

شنار لفت إلى أن المصارف الإسلامية لم تتمكن من تنفيذ المرسوم الخاص بالإيجارة المنتهية بالتمليك مع بدء الأزمة نتيجة لتضخم كبير طال الاقتصاد السوري واختلاف قيمة العملة وتذبذبها لفترة غير قصيرة.

ودعا شنار ضمن هذا الإطار إلى ضرورة إلزام المصارف الإسلامية من المصرف المركزي بقرارات تلزمها بالتخفيف من اعتماد صيغ المرابحة واعتماد أو استحداث صيغ جديدة كأن تلزمها بتخفيض نسب صيغ المرابحة في نشاطات المصارف الإسلامية وبالتدريج حتى تصبح النسبة مقبولة في النظام المصرفي الإسلامي مشيراً إلى إصدار قرارات كثيرة من المركزي لضبط المصارف الإسلامية على هذا الصعيد وخاصة عندما وصلت الأمور إلى تمييع العمل بهذه الصيغة من بعض المصارف الإسلامية عندما بدأت بالمرابحة في شراء بيت أو سيارة أو عقار وغيرها قبل أن يتدخل المركزي لضبط هذه النشاطات ضمن نسب معقولة.

يازجي: أكثر من ٧ آلاف طبيب غادروا القطر خلال الأزمة

مخلوف: تخصيص السويداء ١,٦ مليار لتنفيذ مشروعات خدمية واستثمارية وبنى تحتية

السويداء- عبير صيموعة

بعد تأجيل زيارته إلى السويداء كلف رئيس مجلس الوزراء وزيري الإدارة المحلية ووزير الصحة زيارة المحافظة والوقوف عند مطالبها واحتياجاتها، وأكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الحكومة خصصت مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة لتنفيذ عدد من المشروعات الخدمية الضرورية في السويداء، لافتاً إلى ضرورة تنفيذها وفق برنامج زمني دقيق بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطنين.

مشيراً إلى أهمية دراسة المشروعات الاستثمارية والتنموية بالتشاركية مع القطاع الخاص بالاستفادة من قانون التشاركية، لافتاً إلى أنه سيتم بدءاً من مطلع الشهر القادم البدء بتوريد ١٠٠ آلية لتسليك خطوط الصرف الصحي وسيتم توزيعها على المحافظات ومن بينها السويداء والوزارة أيضاً بصدد توريد ٢٥، لافتاً إلى أنه يتم العمل حالياً على نقل شعب الصرف الصحي في الوحدات الإدارية إلى الشركات العامة للصرف الصحي في المحافظات بما يسهم في تخفيف الأعباء عن تلك الوحدات في ظل ضعف إمكاناتها المادية.

ووافق مخلوف على تخصيص المناطق الصناعية والحرفية في المحافظة وفي مقدمتها المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون بمبلغ ٧٥٠ مليون ليرة لاستكمال تنفيذ البنى التحتية فيها، داعياً إلى ضرورة تعديل نظام الضابطة في المخططات التنظيمية في المناطق الصناعية والحرفية بحيث يتم التوسع الشاقولي لتصبح الأبنية الطابقية فيها ٤ طوابق والإعلان استثنائياً عن تلك المخططات لتنفيذ هذا الإجراء.

كما وافق مخلوف على تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون ليرة لتنفيذ مشروع لطحن وتكسير الحجر البازلتي لمصلحة مجلس مدينة صلخد الذي سيتم إقامته على أراضي أملاك الدولة خلال مدة تنفيذ تبلغ نحو ستة أشهر.

وعما يتعلق بإعفاء المجالس المحلية للوحدات الإدارية المقصرة بعملها لفت الوزير مخلوف إلى أنه تم البدء بحل عدد من المجالس المحلية وحالياً يتم إعفاء المقصر من أعضاء تلك المكاتب بموجب مرسوم بناء على اقتراح لجنة يتم تشكيلها من المحافظ تضم في عضويتها مدير الرقابة الداخلية في المحافظة.

وبالنسبة لرواتب العاملين في الوحدات الإدارية أشار مخلوف إلى أنه يمنع التأخير في صرف رواتبهم، لافتاً إلى أنه يتم العمل حالياً على اعتماد آلية لرسوم التعبيد والتزفيت للطرق بحيث لا تثقل كاهل المواطنين وبحيث توزيع على المستفيدين من خدمات تلك الطرق بطريقة عادلة.

ولفت الوزير إلى وجود دراسة متكاملة لاستكمال مشروع مركز النفايات الصلبة المتكامل بالتشارك مع ممول وطني على أساس نفايات صفر وهو في طور إعداد الصيغ النهائية للعقد وهو تجربة متقدمة وفي حال نجاحها سيجري تعميمها، لافتاً إلى أهمية الاستثمار في الوحدات الإدارية وفق هذه الرؤية والبحث عن استثمارات جديدة لها وفق رؤى اقتصادية متطورة وتحسين جباياتها.

بدوره أشار وزير الصحة نزار يازجي إلى أن الوزارة طرحت تنفيذ عقود بما يخدم جرحى الحرب الذين لديهم عجز بنسبة ٨٠ بالمئة فما فوق مع دراسة إمكانية فرز الممرضات اللواتي لديهن خدمة أكثر من ٢٥ سنة لخدمة الجرحى من ذويهم وبانتظار الرد على هذا الموضوع من الجهات المعنية على حين يتم العمل على تأمين الكراسي المتحركة عن طريق الجمعيات الأهلية لكون المنظمات الدولية لا تقدم هذا النوع من المستلزمات.

ولفت الوزير يازجي إلى أنه يتم رصد الإمكانات والاعتمادات للمشافي والهيئات العامة بناء على اقتراح تلك المشافي لهيئة تخطيط الدولة، لافتاً إلى أن الشركات العالمية الموردة للتجهيزات الطبية سحبت وكلاءها من سورية خلال الأزمة الراهنة وسيتم العمل على تأمين جهاز تفتيت الحصيات لمصلحة الهيئة العامة لمشفى الباسل في مدينة صلخد عبر الخط الائتماني الإيراني.

كما بيّن يازجي أن القطاع الصحي في سورية فقد أكثر من ٧٠٠٠ طبيب ممن تركوا عملهم خلال الأزمة وسافروا إلى خارج القطر لأسباب متعددة، لافتاً إلى أن المشافي العامة بحاجة إلى كوادر طبية بأعداد كبيرة وخاصة في الاختصاصات النوعية وهذا الأمر يحتاج إلى تأهيل وتدريب للكوادر الموجودة حالياً مع محاولة توجيه الأطباء الخريجين للتخصيص في تلك الاختصاصات.

بدوره بيّن محافظ السويداء عامر إبراهيم العشي خلال الاجتماع الذي ضم أعضاء المكتب التنفيذي ومديري المؤسسات الخدمية ورؤساء مجالس المدن في مبنى المحافظة ضرورة تقديم الدعم للمحافظة والوحدات الإدارية لاستكمال المشروعات الخدمية الضرورية لتخديم المواطنين وكذلك المشروعات التنموية ذات المنعكس الإيجابي.

من جهته أوضح رئيس مجلس مدينة السويداء وائل جربوع الصعوبات التي يعاني منها المجلس وضعف إمكانياته وحاجته للدعم لاستكمال تنفيذ مشروعاته وضمان تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين، لافتاً إلى وجود طلبات من مواطنين لتحسين واقع الصرف الصحي لاستبدال خطوط قديمة أو إحداث أخرى جديدة بقيمة كشوف تصل إلى نحو ٦٥٠ مليون ليرة وصيانة وتحسين طرق وشوارع بقيمة ٤٠٠ مليون مع حاجته لآليات لنقل القمامة وآلية لتسليك الصرف الصحي مع الحاجة لعشرة ملايين لإصلاح حاويات القمامة إضافة إلى حاجته للدعم مشروع سوق الهال والمتحلق الغربي، مشيراً إلى أن مجلس مدينة السويداء تقدم بأربعة مشروعات استثمارية للوزارة ستسهم في زيادة إيراداته.

وطالب أعضاء المكتب التنفيذي ومديرو المؤسسات والدوائر الخدمية بضرورة تقديم دعم إضافي ولاسيما فيما يتعلق بمشروعات القطاع المائي وصيانة الآبار المعطلة حيث وجهت عضو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة «سها الجرماني» أصابع الاتهام إلى مدير عام مؤسسة مياه الشرب في المحافظة بالتقصير والترهل الإداري مع وجود فساد في إصلاح المضخات الغاطسة للآبار.

كما تمت المطالبة بتنفيذ المناطق الصناعية والحرفية وخطوط الصرف الصحي ومحطة المعالجة بشهبا وشق وصيانة طرق زراعية واستكمال الطريق الحدودي وإمكانية إقامة معمل للمبيدات الحشرية ودعم مديرية الزراعة لصيانة آلياتها وزيادة مخصصاتها بالمحروقات لاستكمال مشروعاتها هذا العام، وكذلك الانتهاء من مشفى شهبا والبدء بمشروع مشفى التوليد، إضافة إلى إمكانية نقل رواتب موظفي الوحدات الإدارية إلى خزينة الدولة بما يخفف من الأعباء عليها مع دعم مشروع استثماري في صلخد عبارة عن كسارة بازلت مع تأمين جهاز تفتيت حصى للهيئة العامة لمشفى الباسل في صلخد ودعم مديرية الثقافة لتأمين آليات نقل وصيانة وتحسين بعض المراكز والمسرح في ثقافي المدينة.

حديث صريح حول الدواء السوري:

انخفاض نسبة الأدوية المفقودة من ٢٠٪ في عام ٢٠١٣ إلى أقل من ٢٪

بقلم د. زهير فضلون

يتوزع استهلاك الدواء في القطاع الصحي، وحسب الأهمية والكمية، إلى وزارة الصحة بما في ذلك المشافي والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات الشاملة، والقطاع الخاص: المشافي الخاصة والعيادات والصيدليات. إضافة إلى الخدمات الطبية العسكرية التي تخدم عناصر القوات المسلحة وعائلاتهم، ومشافي التعليم العالي التعليمية المتمركزة في المدن الرئيسية مع كليات الطب، والخدمات الطبية لقوى الأمن الداخلي.

وتتراوح نسبة الاستهلاك الدوائي بين هذه القطاعات وذلك حسب نسبة الشريحة المخدمة إلى التعداد العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في خلال الأزمة لا حدود فاصلة حدية بين الشرائح المجتمعية وتابعيتها التخديمية الصحية. ويتم تأمين الدواء لهذه القطاعات من المصادر التالية:

١- الصناعات الدوائية الوطنية (الإنتاج المحلي) وتشكل نسبة إمدادها ما يفوق ٨٠٪ من الحجم الكلي للسوق.

٢- الاستيراد عبر مؤسسة التجارة الخارجية.

٣- الاستيراد عبر المستودعات المرخصة أصولاً.

بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الدواء غير النظامي المهرب في الوقت الراهن.

وتسمح القواعد الناظمة حالياً باستيراد كافة الأدوية غير المصنعة محلياً ومشمولة في لائحة الأدوية السورية المعتمدة، بالإضافة إلى السماح باستيراد الدواء إذا كان مصنعاً من معمل واحد فقط لضمان الإمداد الدوائي أو متوقفاً إنتاجه أو مفقوداً.

العلاقة بين تصدير واستيراد الأدوية

تقتضي القواعد الناظمة والصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء «بأنه يمنع استيراد أي دواء مصنع محلياً» إلا إذا كان مصنعاً من معمل واحد أو مفقوداً من السوق، وهذا يقودنا مباشرة للتعريف بمعنى فقدان الدواء من السوق. أي أنه لا يمكن اعتبار الدواء مفقوداً إلا إذا كان غير متوفر بتركيبه الدوائي ولو بأسماء تجارية أخرى. حيث كان هناك دائماً البديل الدوائي بأسماء أخرى وبنفس التركيب الدوائي يتم إنتاجه من قبل معامل أخرى. حيث إن القرارات الناظمة تسمح بإنتاج ٧ مماثلات لكل دواء نوعي و١٠ مماثلات لكل دواء غير نوعي لتأمين السوق ومنع الاحتكار ولم يسجل في أي وقت من الأوقات خلال الحرب على سورية حدوث أزمة دوائية حقيقية، وإنما كانت تسجل حالات لفقدان أصناف دوائية بأسماء تجارية معينة، نتيجة توقف معمل معين عن إنتاجها إما بسبب خسارتها أو لظروف المعمل الأمنية أو لصعوبة استيراد المادة الأولية... وبهذا المفهوم انخفضت نسبة الأدوية المفقودة من ٢٠٪ في عام ٢٠١٣ لتصبح أقل من ٢٠٠ اسم تجاري دوائي ويتم حالياً استدراك إنتاجها بعد إنجاز التعديلات السعرية التي تؤمن عدم خسارتها وللتوضيح فإن نسبة الأسماء التجارية المفقودة إلى الأدوية المنتجة والمرخصة بسورية هي أقل من ٢٪.

> الحديث عن فقدان أدوية يجانب الحقيقة

ولذلك فإن الحديث عن أزمة فقدان الأدوية هو حديث يجانب الحقيقة، ففي الوقت الذي كان فيه عدد المعامل المنتجة أقل من العدد الحالي بنسبة ٤٠٪ وطاقة إنتاجية منخفضة وتوقف نسبة من الأدوية عن الإنتاج، لم يشعر المواطن بوجود أزمة فقدان للأدوية بسبب وجود البدائل من معامل أخرى بنفس التركيب، وكل هذه المسببات تغيرت الآن وتحسنت ظروف الإنتاج فكيف يمكن أن تكون هناك أزمة فقدان أدوية؟

والحديث عن هكذا أزمة أو إشاعتها هدفه بصورة واضحة أحد الأسباب التالية أو كلها مجتمعة:

× إعلام معاد للصناعة المحلية.

× ضرب الأمن الدوائي الراسخ في سورية الذي اثبت وجوده خلال خمس سنوات من الأزمة.

× تشجيع الاستيراد والتهريب.

ولذلك نجد أن السماح باستيراد أدوية منتجة في سورية يعتبر محاربة للإنتاج المحلي لأن المفاهيم المطبقة في فقدان الأدوية غير صحيحة وتعتمد معايير غير علمية. هذه المعايير نفسها هي التي تحد من قدرة التصدير للدواء السوري، حيث إذا خلصت نتائج الاستقصاء في وزارة الصحة أن الدواء قليل أو غير موجود تمنع تصديره، مع العلم بأن التصدير تحكمه قواعد مختلفة عن قواعد التسويق المحلي. فربما يكون الدواء مطلوباً في الخارج لمعمل معين وغير مطلوب لنفس المعمل محلياً، وبالتالي لا يمكن أن نفرض على المعمل أن يغرق السوق بمنتجاته إذا كانت غير مطلوبة ويتم تغطيتها من معامل أخرى.

وفي هذه الظروف، وخارجها، نجد أن التصدير مهمة وطنية يجب دعمها وتحفيزها وتذليل العقبات أمامها.

مع أخذ العلم بأن المعامل السورية تنتج حالياً ما يزيد على ٣٠ مجموعة علاجية، وتبقى المجموعات غير المنتجة هي الأدوية السرطانية والمناعية بصورة رئيسية، وحالياً توجد خطط مبرمجة للبدء في توطين التقنيات اللازمة لذلك.

عقبات تواجه الدواء المحلي:

• متابعة تطبيق آلية التسعير المعتمدة لتشمل الأدوية المسعرة منذ سنوات طويلة بهدف ضمان استمرار إنتاجها.

• تسوية أوضاع الأدوية التي تم تسعير جزء منها ولم تسعر مشابهاتها مما سبب خللاً بالسوق الدوائية.

• عدم وجود أو ضعف أنشطة البحث العلمي الدوائي.

• ضعف التشجيع الحكومي للاستثمار في مجال البحث العلمي.

• عدم وجود تفاعل منتج بين الجامعات والصناعة وخاصة في مجال البحث العلمي التطبيقي Problem Solving research

– منح حوافز خاصة للمنتجات النوعية وللتقنيات الحديثة.

الإعلام العلمي

لابد من إيجاد برامج مشتركة بين الصناعة ونقابتي الأطباء والصيادلة للترويج للدواء المحلي والتعريف به والمساهمة بتطويره. فالكثيرون يجهلون المستوى الفعلي لهذه الصناعة مع العلم بأن بعض مصانعنا تعتبر الآن الأحدث والأكبر في الشرق الأوسط وتمتلك من خطوط الإنتاج والتقانة ما يؤهلها بجدارة لأخذ موقع الريادة بين الصناعات الدوائية في الدول النامية.

لابد من الإدراك أن الفاعلين في منظومة الدواء ليس المعامل المنتجة فقط، وإنما هي منظومة متكاملة تتداخل فيها الفعاليات الحكومية مع فعاليات القطاع الخاص، وتتكون هذه المنظومة من معامل الدواء كقطاع منتج ووزارة الصحة كجهة فنية مشرفة ونقابة الصيادلة والأطباء والإعلام.

يجب أن يكون هناك تكامل وتناغم بين نشاط كافة هذه الفعاليات لحماية دوائنا الوطني، وحماية دوائنا الوطني هو حماية للمواطن والوطن.

رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية في سورية